الأمم المتحدة

E/C.18/2015/2

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
10 August 2015
Arabic
Original: English

لجنة الخبراء المعنية بالتعاون الدولي في المسائل الضريبية
الدورة الحادية عشرة
جنيف، ١٩-٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥
البند ٣ من جدول الأعمال المؤقت*
مناقشة المسائل الموضوعية ذات الصلة بالتعاون الدولي في المسائل الضريبية

خطة عمل أديس أبابا: النتائج ذات الصلة بعمل لجنة الخبراء المعنية بالتعاون الدولي في المسائل الضريبية

مذكرة من الأمين العام

موجز

تعرض هذه المذكرة موجزا للعناصر الرئيسية من خطة عمل أديس أبابا، الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، ذات الصلة بعمل لجنة الخبراء المعنية بالتعاون الدولي في المسائل الضريبية.

* E/C.18/2015/1.

010915 280815 15-13116 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

موجز البنود ذات الصلة بالتعاون الدولي في المسائل الضريبية

١ - مع انتهاء العمل بالأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥، ستعتمد الدول الأعضاء في الأمم المتحدة خطةَ عمل عالمية جديدة لمسيرة التنمية في السنوات الخمس عشرة المقبلة في مؤتمر قمةٍ يُعقد في نيويورك في شهر أيلول/سبتمبر ٢٠١٥.

٢ - وتحمل خطة العمل الجديدة اسم ''تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠''، وهي تحتوي على ١٧ هدفا من أهداف التنمية المستدامة وترمي إلى القضاء على الفقر وتحقيق الازدهار والرفاه للناس وحماية البيئة بحلول عام ٢٠٣٠.

٣ - ويمكن تنفيذ خطة عمل عام ٢٠٣٠ ضمن إطار تنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة، مدعومةً بالسياسات والإجراءات المحددة المبينة في خطة عمل أديس أبابا (القرار ٣١٣/٦٩، المرفق) التي اعتمدها المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية المعقود في أديس أبابا في الفترة من ١٣ إلى ١٦ تموز/يوليه ٢٠١٥ وأقرتها الجمعية العامة في قرارها ٣١٣/٦٩.

٤ - وكما يتبين في الوثيقتين الختاميتين الصادرتين عن المؤتمر الدولي لتمويل التنمية المعقود عام ٢٠٠٢ (A/CONF.198/11) ومؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية المعني باستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري المعقود عام ٢٠٠٨ (القرار ٢٣٩/٦٣، المرفق)، كان الهدف من عملية تمويل التنمية دوماً هو التوصل إلى اتفاق عالمي بشأن كيفية التصدي للتحديات التي تواجه تمويل التنمية بطريقة كلية ومتكاملة.

٥ - وترسي خطة عمل أديس أبابا أساساً قوياً لدعم تنفيذ خطة عمل عام ٢٠٣٠. وتظل المساعدة الإنمائية الرسمية عاملا ذا أهمية حاسمة، لا سيما بالنسبة إلى البلدان الأشد احتياجاً، ولكن المعونة وحدها لن تكون كافية. وتتناول خطة عمل أديس أبابا جميع مصادر التمويل، سواء في ذلك أكان عاماً أو خاصاً أو كان وطنياً أو دولياً. وتسلّم الحكومات بأن التمويل لا يقتصر على تدفقات التمويل فحسب؛ بل إنه يعتمد أيضا على السياسات العامة التي تعزز بيئة تمكينية على الصعيدين الوطني والدولي.

٦ - وتسلط خطة عمل أديس أبابا الضوء على مبدأ مسؤولية كل بلد عن تنميته الاقتصادية والاجتماعية، مع الإقرار بالاحتياجات التنظيمية والسياساتية الأخرى التي يستلزمها تحقيق الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة. وللاستجابة لاحتياجات التمويل الأضخم حجما والأكثر تنوعا الرامي إلى تحقيق التنمية المستدامة، تقدم خطة عمل أديس أبابا فهماً أكثر دقة للفوائد والمخاطر المرتبطة بمختلف أنواع التمويل. فهي

تطرح سياساتٍ عامة وأطرَ تنظيمية محددة بغية تشجيع الاستثمارات الخاصة التي تدعم أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك دعم أنماط من الاستهلاك والإنتاج أكثر استدامة. وتشدّد على أهمية الاستثمار الطويل الأجل وعلى ضرورة مواءمة كل أنواع التمويل مع أولويات التنمية المستدامة. وتحدد تفصيلاً المساهمات المحتملة للتمويل العام، مع تسليط الضوء على الدور المتنامي للمصارف الإنمائية الوطنية والدولية. وتؤكد أيضا أن تطوير التكنولوجيا ونشرها يعتبران، إلى جانب بناء القدرات، وسيلتين رئيسيتين للتنفيذ فيما يتعلق بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

٧ - وتقر خطة عمل أديس أبابا بوضوح بالأهمية الحاسمة للمسائل الضريبية والتعاون الضريبي الدولي بالنسبة إلى تمويل التنمية المستدامة. فلئن كانت ''المسائل الضريبية'' لم تُذكر في الوثيقة الختامية للمؤتمر الدولي لتمويل التنمية إلا أربع مرات، فإنها تأتي ٣٥ مرة في خطة العمل. والإيرادات الضريبية ليست بديلاً عن المساعدة الإنمائية الرسمية ولكنها مصدرٌ للتمويل أكثر موثوقية يمكن التنبؤ به بشكل أفضل.

٨ - وفي المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، اتفقت الحكومات على أنها ''[تـ]ظل ملتـ[زمة] بمواصلة تعزيز تعبئة الموارد الوطنية واستخدامها بصورة فعالة'' (القرار ٣١٣/٦٩، المرفق، الفقرة ٢٠). ورحب رؤساءُ الدول والحكومات والممثلون رفيعو المستوى الذين حضروا المؤتمر بما تبذله البلدان من جهود لرسم أهداف وجداول زمنية داخلية محددة وطنياً بغية تعزيز الإيرادات الوطنية، واتفقوا على توفير الدعم للبلدان النامية المحتاجة إليه من أجل تحقيق تلك الأهداف. والتزمت البلدان بتحسين النزاهة والشفافية والكفاءة والفعالية في نظمها الضريبية، بما في ذلك عن طريق توسيع الوعاء الضريبي وتعزيز الإدارة الضريبية. واتفقت البلدان أيضا على تعزيز التعاون الدولي من أجل بناء القدرات في البلدان النامية، بوسائل منها توطيد المساعدة الإنمائية الرسمية (القرار ٣١٣/٦٩، المرفق، الفقرة ٢٢).

٩ - واتفقت البلدان في إطار خطة عمل أديس أبابا على مضاعفة الجهود لتقليص التدفقات المالية غير المشروعة بدرجة كبيرة بحلول عام ٢٠٣٠، ابتغاء القضاء عليها في نهاية المطاف، بوسائل منها مكافحة التهرب الضريبي والفساد عن طريق تعزيز اللوائح التنظيمية الوطنية وتكثيف التعاون الدولي. وللمساعدة على مكافحة التدفقات المالية غير المشروعة، دعت البلدان صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والأمم المتحدة إلى تقديم العون في هذا المجال، كما دعت المؤسساتِ الدولية والمنظمات الإقليمية المعنية إلى نشر تقديرات عن حجم التدفقات المالية غير المشروعة وتشكيلتها. وإضافة إلى ذلك، أكدت الحكومات أنها لن تألو جهداً في سبيل القضاء على الملاذات الآمنة التي تقدم حوافز لنقل الأصول المسروقة إلى

الخارج وتشجع التدفقات المالية غير المشروعة. واتفقت الحكومات أيضا على تعزيز الأطر التنظيمية لمواصلة رفع مستوى الشفافية والمساءلة في المؤسسات المالية وقطاع الشركات (القرار ٣١٣/٦٩، المرفق، الفقرات ٢٣ إلى ٢٥).

١٠ - وأعربت الحكومات عن التزامها بالحدّ من فرص تجنب الضرائب وبالنظر في تضمين جميع المعاهدات الضريبية أحكاما لمكافحة إساءة الاستخدام. وتدعو خطة عمل أديس أبابا الشركات أيضا إلى دفع الضرائب لحكومات البلدان التي تضطلع فيها تلك الشركات بنشاط اقتصادي وتولّد فوائد (انظر القرار ٣١٣/٦٩، المرفق، الفقرة ٢٣).

١١ - وتسلم خطة عمل أديس أبابا بالتحديات الخاصة التي تواجهها البلدان المعتمِدة على تصدير الموارد الطبيعية. وفي هذا الصدد، شجعت البلدانُ الاستثمار في أنشطة إضافة القيمة وفي معالجة الموارد الطبيعية وتنويع الإنتاج، والتزمت بالتصدي للحوافز الضريبية المفرطة في مجال الصناعات الاستخراجية. وتُشَجّع البلدان في خطة العمل على الدعوة إلى تنفيذ التدابير اللازمة لضمان الشفافية، وتحيط علماً بمبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية. وأكدت البلدان الحاجةَ إلى مواصلة تبادل أفضل الممارسات وتشجيع التعلّم من الأقران وبناء القدرات في مجال التفاوض لإبرام العقود من أجل ضمان إبرام اتفاقات امتياز وإيرادات وإتاوات تتسم بالنزاهة والشفافية، ولرصد تنفيذ العقود (القرار ٣١٣/٦٩، المرفق، الفقرة ٢٦).

١٢ - واتفقت البلدان على تعزيز التعاون الدولي في المسائل الضريبية، بما في ذلك عن طريق اعتماد سياسات تنظم إبلاغ الشركات المتعددة الجنسيات المستقل للسلطات الضريبية في كل بلد من البلدان التي تعمل فيها؛ وتمكين السلطات المختصة من الحصول على المعلومات المتصلة بالملكية النفعية؛ والمضي قدماً بشكل تدريجي نحو تحقيق التبادل التلقائي للمعلومات الضريبية فيما بين السلطات الضريبية، حسب الاقتضاء، مع تقديم المساعدة إلى البلدان النامية عند الحاجة، لا سيما أقل البلدان نموا. وتشير خطة عمل أديس أبابا إلى أن البلدان بوسعها أن تنخرط في مناقشات طوعية بشأن الحوافز الضريبية في إطار المحافل الإقليمية والدولية من أجل إنهاء الممارسات الضريبية الضارة (القرار ٣١٣/٦٩، المرفق، الفقرة ٢٧).

١٣ - وتشدد خطة عمل أديس أبابا على أن الجهود المبذولة في مجال التعاون الضريبي الدولي ينبغي أن تكون عالمية من حيث نطاقها ونهجها، وأن تأخذ في الحسبان بصورة تامة مختلف احتياجات وقدرات البلدان كافة، وتؤكد الخطة أهمية التعاون والحوار الجامعين فيما بين السلطات الضريبية الوطنية. وفيما يتعلق بعمل لجنة الخبراء المعنية بالتعاون الدولي في المسائل الضريبية، بما في ذلك لجانها الفرعية، قررت البلدان مواصلة تعزيز موارد اللجنة

لتحسين فعاليتها وقدرتها التشغيلية. وتحقيقاً لتلك الغاية، التزمت البلدان بأن تزيد من تواتر اجتماعاتها إلى دورتين في السنة، مدة كل منهما أربعة أيام عمل. وسيجري تكثيف مشاركة اللجنة في أعمال المجلس الاقتصادي والاجتماعي، بما في ذلك عن طريق الاجتماع الخاص الذي يعقده المجلس بشأن التعاون الدولي في المسائل الضريبية، بغية تعزيز نظر الهيئات الحكومية الدولية في المسائل الضريبية. وتحثّ خطة عمل أديس أبابا الدولَ الأعضاء على بذل الدعم للجنة وهيئاتها الفرعية من خلال الصندوق الاستئماني للتبرعات لتمكين اللجنة من الاضطلاع بولايتها، بما يشمل توفير الدعم لزيادة مشاركة خبراء البلدان النامية في اجتماعات اللجان الفرعية. ووفقا لخطة العمل، سيظل تعيين أعضاء لجنة الخبراء مهمةً يضطلع بها الأمين العام بالتشاور مع الدول الأعضاء (القرار ٣١٣/٦٩، المرفق، الفقرتان ٢٨ و ٢٩).

١٤ - وفي الجلسات العامة للمؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية (انظر A/CONF.227/CRP.1) وفي مناقشات موائده المستديرة التي ضمت أصحاب المصلحة المتعددين[(١)]، سُلّط الضوء على أهمية تعزيز التعاون الضريبي الدولي وعمل لجنة الخبراء. إضافة إلى ذلك، ركزت أنشطةٌ موازية عديدة على تعبئة الموارد الوطنية والتعاون الضريبي الدولي[(٢)].

١٥ - واعترافا بالأهمية المحورية لتعبئة الموارد الوطنية، أطلق المؤتمرُ أربع مبادرات كبرى في مجالي الإدارة الضريبية والتعاون الضريبي الدولي، وبيانها كما يلي: مبادرة مشتركة بين منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بعنوان ''مفتشو ضرائب بلا حدود''؛ ومبادرة أديس أبابا للمسائل الضريبية التي يدعمها أكثر من ٣٠ بلدا ومنظمة دولية ذات صلة؛ ومبادرة مشتركة بين البنك الدولي وصندوق النقد الدولي تهدف إلى زيادة مشاركة البلدان النامية في المناقشات الدولية بشأن القواعد الضريبية وإلى تحسين الأدوات التي تعتمدها تلك البلدان لتقييم السياسات الضريبية؛ ومنتدى ضريبي جديد لآسيا ومنطقة المحيط الهادئ.

١٦ - وبعد اعتماد خطة عمل أديس أبابا، تكلم الممثل الدائم لجنوب أفريقيا لدى الأمم المتحدة باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، فسلّط الضوء على بعض المسائل التي لم تعالَج معالجة

(١) يمكن الاطلاع على الملخصات التي أُعدت لمناقشات الموائد المستديرة في الموقع التالي: www.un.org/esa/ffd/ffd3/documents.html.

(٢) ترد القائمة الكاملة للأنشطة الموازية في الرابط التالي: www.un.org/esa/ffd/ffd3/wp-content/uploads/sites/2/2015/06/Draft-List-FfD3-Side-Events.pdf.

كافية في خطة العمل، بما في ذلك الحاجة إلى تطوير لجنة الخبراء بشكل كامل لتصبح هيئة حكومية دولية[٣].

١٧ - وسوف تتضح بمرور الوقت سبل تنفيذ الإجراءات المتعلقة بالتعاون الدولي في المسائل الضريبية، وبخاصة الطرق التي سيتم بها تعزيز عمل لجنة الخبراء ومواردها وتسيير عملية اختيار أعضائها في المستقبل.

(٣) يمكن الاطلاع على بيان الممثل الدائم في الرابط التالي: www.un.org/esa/ffd/ffd3/wp-content/uploads/sites/2/2015/07/South-Africa-on-Behalf-of-G77-Closing.pdf.